الأنباء
الاحد 17 يوليو 2016

مسؤولو "أمانة التخطيط" في أول زيارة لهم للصحف المحلية أكدوا أن خطة التنمية مبنية على رؤية صاحب السمو بتحويل الكويت إلى مركز مالي وتجاري

خالد مهدي لـ«الأنباء»: اعتماد خطط التنمية قبل إقرار الميزانية يحدث لأول مرة في تاريخ الكويت والدولة يجب أن تطبق قانون الضريبة المضافة

محمود الموسوي

استضافت ديوانية «الأنباء» مسؤولي الأمانة العامة للتخطيط والتنمية في أول لقاء لهم مع الصحف المحلية مجتمعين، حيث شارك الأمين العام للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية د.خالد مهدي، يرافقه الأمين المساعد لشؤون المجلس الأعلى للتخطيط والتنمية بدر الرفاعي، والأمين المساعد لاستشراف المستقبل والمتابعة ايمان المطيري، والأمين المساعد للتخطيط طلال الشمري.

وقد تناول المشاركون عدة قضايا تتعلق بالتخطيط في الكويت، والخطة الإنمائية الثانية، والمشاريع التنموية ونسب الإنجاز ومستقبل التنمية في البلاد، ودور القطاع الخاص في ذلك، وكشف المسؤولون عن التخطيط والتنمية عدة قضايا وأرقام خلال لقائهم الذي استمر لأكثر من ساعتين

وقال د.خالد مهدي ان خطة التنمية أخذت منهجية متطورة لربطها بمؤشرات التنافسية العالمية، وتم اعتمادها من قبل مجلس الوزراء وإحالتها إلى مجلس الأمة، مؤكدا ان اعتماد الخطط قبل إقرار الميزانية يحدث لأول مرة في تاريخ الكويت، مشيرا إلى ان خطة التنمية مبنية على رؤية صاحب السمو الأمير الشيخ صباح الأحمد بتحويل الكويت إلى مركز مالي وتجاري وبيئة يقبل عليها القطاع الخاص بالاعتماد على الركائز الاقتصادية المعتمدة عالميا.

وكشف مهدي عن تحرك للمجلس الأعلى للتخصيص والجهاز الفني لوضع استراتيجية التخصيص في الكويت بالتنسيق مع الأمانة العامة، وهو المجلس الأعلى للتخطيط، حيث يعمل المستشار باعداد الاستراتيجية لتحديد الجهات التي يمكن تخصيصها وشكل التخصيص، داعيا الدولة الى ضرورة تطبيق قانون الضريبة المضافة لأننا ضمن منظومة خليجية اقرت ذلك. وإليكم تفاصيل اللقاء والردود على أسئلة المتصلين:

□ 8 مشاريع تنفذ بنظام الشراكة بتكلفة 6 مليارات في قطاعات الكهرباء والبيئة والمدن الإسكانية وتوسعة مستشفى العدان والفروانية ومركز صباح السالم

□ جهاز حماية المنافسة بصدد إعداد إستراتيجية لحماية السوق من المنافسة

د.خالد مهدي

طلال الشمري

«الأعلى للتخصيص» والجهاز الفني يعملان على وضع إستراتيجية لتحديد الجهات التي يمكن تخصيصها وشكل التخصيص

المخطط الهيكلي للدولة ينحرف عن خطة التنمية أكثر من 60٪.. والمستشار العالمي يبحث في خطة التنمية والمرئيات وإستراتيجيات الدولة ويضعه في مخطط هيكلي واحد

الدولة تريد تقليل الأعباء التشغيلية لمرافقها العامة وإحدى السبل التخصيص ونسميه «النظرية التاتشرية»

الأوامر التغييرية انخفضت بشكل كبير خلال السنوات القليلة الماضية بوضع نظام واضح للجميع

خلال 5 سنوات نصل إلى التحول الذي ننشده بتحقيق جميع التطلعات في كويت 2035

طارق محمد: أود الاستفسار عن خطة التنمية للعام 2017/ 2018 وما نماذج متابعتها؟

● خطة التنمية أخذت منهجية متطورة لربطها بمؤشرات التنافسية العالمية، وتم اعتمادها من قبل مجلس الوزراء وتمت إحالتها إلى مجلس الأمة، وما زلنا نعمل على اعتماد الخطط قبل إقرار الميزانية ، فعلى سبيل المثال تم اعتماد الخطة المالية للعام 2017 والتي تبدأ في أبريل، كما جرت العادة يجب علينا أن نسبقها بوجود خطة 2017/ 2018 للمشاريع التي تدرج في خطة التنمية، وبالنسبة لنماذج إعداد الخطة ومتابعتها حاليا تم توحيدها ضمن قاعدة بيانات موحدة لتسهيل المتابعة، اما بالنسبة لإعداد الخطة الخاصة لأي مشروع فهي تعتمد على توجه المشروع ذاته، فهناك مشاريع تتوجه الى الشراكة، وهناك مشاريع تتوجه الى الشركات المساهمة، وهناك مشاريع تشغيلية بالأصل، وهناك أيضا مشاريع إستراتيجية، والأمر يعتمد على نوعية المشروع والتوجه العام في تنفيذه، والخطة الحالية تحتوي على عدد قليل جدا من المشاريع مقارنة بالخطط السابقة، ومشاريع الخطة القادمة تشمل 165 مشروعا، إذا ما تمت مقارنتها من حيث العدد بالمشاريع السابقة التي تحتوي على اقل تقدير 300 مشروع وتصل إلى 1400 مشروع، ولدينا حاليا مشروع الخطة الإنمائية المتكاملة القائم حاليا، وهو عبارة عن نظام إعداد ومتابعة ومؤشرات ومستهدفات، لتقليل ضغط المتابعة والاعداد في المشاريع بالنسبة للجهات التي تتعامل مع الخطة، أو مع الجهات التي تكون جديدة على الخطة، إضافة إلى الموظفين والمنسقين والعاملين في الأمانة، لإنتاج التقارير بصورة افضل وأسهل وأكثر سلاسة.

ما ابرز مشاريع خطة التنمية؟

● ان خطة 2017/ 2018 اشتملت على 7 ركائز هي تخصيص الإدارة الحكومية، والاقتصاد المتنوع، والبنية التحتية، والبيئة المعيشية، والرعاية الصحية، ورأس المال البشري، ومن خلال مراجعة الخطة مع الجهات الحكومية خلصنا الى 29 برنامجا، والأدلة تم استيفاؤها من 21 إلى 19 دليلا و88 مؤشرا تم ربطها بالمشاريع، وقد نزلنا من عدد 556 مشروعا كانت في خطة عام 2015/ 2016 الى 307 مشاريع في خطة 2016/ 2017، ثم الى 165 مشروعا في خطة 2017/ 2018، وبلغت تكلفة الخطة قرابة 4 مليارات دينار كويتي، والمشاريع المستمرة بحدود 446 مشروعا، اما المشاريع الجديدة فعددها 401 مشروع، واما الجديد في الخطة فهو اعتماد اقرارها قبل الميزانية حسب القانون الجديد رقم 7/ 2016 بشأن التخطيط التنموي، وأيضا لأول مرة يتم إشراك الشركات في مشاريع الدولة، وقد قدمت شركة المشروعات السياحية 4 مشاريع ضمن الخطة مثل المدينة الترفيهية ومشروع التيرمينال في مطار الكويت الدولي ونادي الفحيحيل البحري، وايضا هناك مشاريع أخرى مثل ترشيد استهلاك الطاقة والمياه في المباني الخاصة باستخدام المرشات، وهناك مركز بارك للطاقات المتجددة، بالاضافة الى 32 مشروعا استراتيجيا بتكلفة 23 مليارا و500 مليون دينار، واذا ما تحدثنا عن مشاريع النقل والمواصلات فلدينا مشروع السكك الحديدية ومشروع المترو وجسر الشيخ جابر الأحمد وتوسعة المطار الدولي، وايضا مشاريع التعليم تتمثل في 11 كلية في جامعة الشدادية، وبالنسبة للبيئة انشاء محطة الصرف الصحي في ضاحية علي صباح السالم، وتكرير النفايات في كبد، وأيضا لدينا 8 مشاريع تنفذ بنظام الشراكة بتكلفة 6 مليارات في قطاعات الكهرباء والبيئة والمدن الإسكانية وتوسعة مستشفى العدان والفروانية ومركز صباح السالم.

كلفة تقديرية

بالنسبة لمبلغ 23 مليار للمشاريع التي تم ذكرها والتي تأتي ما بعد الخطة، كيف تم احتسابها؟

● هي كلفة تقديرية مبدئيا يتم عرضها على وزارة المالية لتحديد الكلفة المعتمدة فيما بعد رسميا، حيث ان التنسيق يكون كالتالي بشكل بسيط يتم بعد اجتماع المجلس الأعلى للتخطيط والنظر في رؤى وتوصيات اللجان وجميعها تكون نقطة انطلاق اعداد الخطة التي تتم في الأمانة المساعدة للتخطيط، ويتم التنسيق مع جميع جهات الدولة والأخذ بالمؤشرات التنافسية العالمية وكل جهة تأخذ بالمؤشر الخاص بها، وتقوم بتقديم مشاريع لتحسين مستوى المؤشرات، وبعد ذلك تخرج الخطة وتأتي تقارير المتابعة، وكل ذلك وضعناه في نظام المنظومة المتكاملة، وهناك أيضا مشاريع ضمن برنامج عمل الأمم المتحدة الإنمائي ومشاريع دعم لجنة البيوت الاستشارية، وفي السابق كانت الآلية فقط عن تقديم الجهات الحكومية، اما الآن فيمكننا ان نقترح نحن المشاريع للجهات بناء على الدراسات التي نقوم بإعدادها ورؤيتنا بالتطوير، وأيضا تقارير المجلس الأعلى تقترح مجموعة من المشاريع، وهنا نحقق روح الشراكة لأن خطة التنمية مبنية على رؤية صاحب السمو الأمير الشيخ صباح الأحمد بتحويل الكويت لمركز مالي وتجاري وبيئة يقبل عليها القطاع الخاص بالاعتماد على الركائز الاقتصادية المعتمدة عالميا وهذا هو دورنا لجعل القطاع يعمل ويتحرك.

الضريبة والاقتصاد

هل هناك فكرة لديكم تجاه فرض الضريبة في الدولة؟

● هناك قاعدة عالمية تنص على انه لا يوجد اقتصاد متكامل دون ضريبة، ونحن بالمجتمع الكويتي ندفع زكاة بنسبة 2,5٪ وهذه تعتبر ضريبة حسب المفهوم والمصطلحات الاقتصادية، وان كان صرفها بالدعم الاجتماعي لمستحقيها، وأيضا لتمكينهم من العمل، لذلك يجب ان تكون هناك ضريبة، اما تحديد نسب الضرائب فهو امر آخر، والدولة يجب ان تطبق قانون الضريبة المضافة لاننا ضمن منظومة خليجية اقرت الضريبة المضافة ولا نستطيع الرفض لان المنظومة الاقتصادية الخليجية موحدة وتحت برنامج الإصلاح المالي والإداري ووثيقته هي برنامج من البرامج المعتمدة.

ما الفرق بين الخطة الإنمائية والخطة السنوية؟

● هناك خطط طويلة المدى هناك خطة 5 أي قصيرة المدى وكل منها لها سياسات واستراتيجيات وركائز عامة على حدة، ويعتمد تنفيذ المشاريع السنوية على تحقيق ركائز الخطة الخمسية، وكل ذلك ضمن قياس للمؤشرات التي تحقق المستهدفات، بالإضافة إلى العمل على تحسين وتطوير المؤشر العالمي ، ويتم تقدير المستهدفات عن طريق النماذج الاقتصادية العالمية الاحصائية ضمن نموذج إحصائي متكامل باعتبارات المساحات والتركيبة السكانية وعددها على سبيل المثال لا الحصر، والأخذ بالمؤشرات التنافسية العالمية بالحسبان كركيزة أساسية.

تقييم الخطة

علي محمد: كيف يمكن الوثوق بخطة التنمية والبلد تغرق بازدحام مروري عند بدء الدوام ونهايته ولا يوجد حل له؟ وبعد 5 سنوات كيف ترون وضع خطط التنمية؟

● بدر الرفاعي: أدعوك لحضور ندوة مخصصة لحل الازدحام المروري بمشاركة المختصين لحل هذه المشكلة، وفي بعض المشاريع السابقة وجدنا فرق ولجان عمل وتم إيقافها كلها لعمل فلترة لها، حيث وجدنا بعضها يتم الانتفاع منه من غير وجه حق، وقمنا برفع أسماء أعضاء هذه اللجان لاتخاذ الإجراءات الحكومية تجاههم.

● ايمان المطيري: لدينا آلية متبعة لتقييم الخطة كل 3 أشهر ودوريا كل تقرير متابعة يتم إعداده يقيم عمل الخطة وأداء المشروعات والمستهدفات لضمان تحسين المؤشرات وضمان إنجاز الخطط والوصول للتصور والطموح الذي نصبو إليه كأهداف وسياسات ، وان شاء الله خلال 5 سنوات نصل الى التحول الذي ننشده في تحقيق جميع التطلعات في كويت 2035.

النظرية التاتشرية

عبدالرحمن محمد: بالنسبة لتخصيص القطاعات الحكومية، نجد ان عددا منها تم بالفعل تخصيصها ولكنها ما زالت معلقة كما هو حاصل مع الخطوط الكويتية، فهل يعود ذلك الى خلل في القانون؟

● باختصار هناك جهة معنية تسمى المجلس الأعلى للتخصيص، وهو جهاز فني، حيث تم تأسيسه وفقا لقانون 2010، وهو قانون واضح ومحدد لملامح التخصيص بالرؤية السابقة، الا وهي انه عندنا في المادة الأولى موضوع نقل الملكية، والمادة العاشرة تحديد القطاعات الممنوعة عن التخصيص كالصحة والتعليم والنفط وغيرها، اذن هذا هو القانون الحالي الموجود، ويتحرك الآن المجلس الأعلى للتخصيص والجهاز الفني في وضع استراتيجية التخصيص في الكويت، بالتنسيق مع الأمانة العامة وهو المجلس الأعلى للتخطيط، فيوجد بيننا وبينهم تواصل، وهناك اجتماعات دورية من قبل المستشار الذي يعمل الان في اعداد استراتيجية التخصيص في البلاد، حيث جاءوا بكل مكونات الدولة لتحديد الجهات التي يمكن تخصيصها، وماهو شكل التخصيص، لأن الأخير يتمثل في 3 أشكال، الشكل الأول نقل الملكية، والشكل الثاني تخصيص ادارة من هذه المنظومة، والشكل الثالث بنظام التأجير، فهذه 3 مناظير غير مذكورة بالقانون، ذكرت في التعديل المقدم، والقطاعات الخمسة المحرمة الان هناك شكل من الاشكال السماح للتخصيص وفقا لضوابط معينة، وبالنسبة للخطوط الجوية الكويتية حصل الكثير من اللغط حولها، اول مفهوم للتخصيص ان تتحول الى شركة مساهمة يكون هناك مستثمر فيها، ومواطن فيها، وحكومة فيها، وهنا نطرح سؤالا: كيف يمكن لمستثمر ان يصرف أمواله على جهة لا توفر له الربحية؟، فكان الأولى في البداية ان اعيد الشركة الى وضعها السابق عندما كانت مربحة، لكي استطيع ان ابيع النسبة المحددة بمبلغ كبير، حيث ان بعض المستثمرين يقولون ان الحكومة طلبت مبالغ عالية، وهنا يجب ان نعرف ان شعار الخطوط الكويتية «رقم وقدره»، لأنها من اقدم شركات الطيران في المنطقة منذ 1957، وهناك ايضا أمور مرتبطة بالشركة شائكة من مفاهيم اقتصادية استثمارية معينة، ولهذا كثر اللغط فيها، والأمور الأخرى القابلة للتخصيص في الجهات الحكومية كثيرة، لان الدولة اليوم تريد تقليل الأعباء التشغيلية لمرافقها العامة، واحدى السبل هي التخصيص، ونحن نسميها «النظرية التاتشرية».

ما الفرق بين الخصخصة والتخصيص؟

● كلمة الخصخصة اعم من التخصيص، الخصخصة تعني نقل الملكية تماما الى القطاع الخاص 100٪، اما في التخصيص فلن تنقل القطاعات الحكومية كاملة الى القطاع الخاص، فعلى سبيل المثال محطات الوقود كان للمستثمر 26٪، والحكومة 24٪، والمواطن 50٪، وكذلك قطاعات أخرى، وقد نصل الى مراحل متقدمة الله اعلم لأنه يعتمد على الوضع، والتوجه الاستراتيجي العام للدولة، لا تنسى ان الأخيرة الى الآن تهيمن على الأراضي وهذا موضوع سيادي، فعملية الافراج عن الأراضي وتحريرها هي احدى توجهات المجلس الأعلى للتخطيط.

نظام رقابي

هل هناك عوائق أمام تنفيذكم للمنهجيات المطروحة؟

● حاليا استراتيجية المجلس الأعلى للتخصيص في مرحلة الاعداد ونحن بالانتظار، وايضا ما يسمى بالمستثمر الأجنبي يجب ان تكون هناك خارطة للفرص الاستثمارية في الدولة، ايضا المشروعات الصغيرة والمتوسطة تعتبر في اي اقتصاد في العالم من 80 ـ 90٪ من الاقتصاد، فهذه أوروبا 90٪ منها مشاريع صغيرة ومتوسطة، لذلك هي اساس الاقتصاد، والأخيرة الشراكة التي هي آلية من الآليات، كانت بالسابق جهاز المبادرات، تحول الى هيئة الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وهي مبنية على مادة 20 في الدستور ان الاقتصاد الوطني قائم على التعاون بين القطاع العام والقطاع الخاص، لذلك يجب ألا يكون الاقتصاد حكرا للحكومة، او القطاع الخاص، انما هو مشترك، ويتم تفعيلها عن طريق ما يسمى بنظام الـ «بي بي»، وخلصنا من الـ «بي او تي»، وكل هذه الأنظمة حتى تنجح يجب ان يكون هناك نظام رقابي ونظام حماية، لأنك لا تستطيع مثلا ان تترك سوق الأوراق المالية من دون رقابة، فلابد من وجود هيئة اسواق المال لمراقبة وتنظيم اعمال السوق، واليوم التجار سيعملون بالسوق، وليس جميعهم منزهين، من الذي يحمي السوق الكويتي من المنافسة الضارة، جهاز حماية المنافسة، والآن هو في صدد اعداد الاستراتيجية لحماية السوق من المنافسة، وهناك 12 ممارسة ضارة في السوق، ومنها الاحتكار، وممارسات الغش التجاري وغيرها، قد تؤدي الى اختلال السوق، والدولة وظيفتها ان تركز عملها على حماية المنافسة في السوق المحلي، وهذه تعزز مؤشرا من مؤشرات التنافسية العالمية، والآن نحن نحتاج الى التنمية البشرية حتى يكون عندنا رأسمال بشري، فندخله في القطاع الخاص او الحكومي، ويكون القطاع متطورا، وبالتالي يحرك الدورة الاقتصادية، ونحتاج ان يكون عندنا نظام اداري صحيح فيه حوكمة ومؤسسية وليس شخصانية، رويدا رويدا، نأتي الى تحريك العجلة الكاملة للتنمية في الدولة على جميع الأصعدة، ونحن وضعناها في 7 ركائز من خلال الخطة الانمائية.

وما المقصود بالدليل والمؤشر تنافسي عالمي؟

● في كل دول العالم تعتمد على المؤشرات التنافسية لمعرفة نوع الأداء ومدى نجاحه في الدولة، فعلى سبيل المثال الرخاء الاجتماعي في الكويت، لابد من قياس مؤشر الأداء، فلدينا رقم معين على ما اعتقد 38، نريد ان يصبح في العام 2035 الرقم 25، يعني نريد ان نصعد من الدول المتدنية الى الدول الأعلى، حيث لدينا بعض المؤشرات عالية مثل الأمن، والانسانية، وتحسين المؤشر يعني انخفاض الأرقام عن السابق، فدليل الانفاق الحكومي كان المؤشر في 2015 الرقم 55، إلى 52 في العام 2020، وهذا هدف وضعناه بناء على المشاريع الموجودة، وترشيد الانفاق من 66 إلى 63 وتمكن في ضوء الترشيد الحالي ان نصل الى اقل من ذلك.

الشمري: نصيب المواطنين من الشركات المساهمة يبلغ 305,5 ملايين دينار

أكد طلال الشمري رداً على حول المشاريع التي تخص المواطنين بنظام الشركات المساهمة انه في خطة 2017/ 2018 وطبقا للمادة رقم 13 من القانون 116/ 2013، الخاص بالشراكة ما بين القطاع العام والخاص، حيث تنص المادة على طرح كل المشروعات الشراكة التي تزيد تكلفتها الاجمالية عن 60 مليون دينار في مناقصة بين المستثمرين الراغبين بالاستثمار في هذه المشروعات، سيتم تأسيس شركة مساهمة عامة لمشروع شركة المستودعات الجمركية، وسيكون نصيب المواطنين 50٪ للاكتتاب العام، و17٪ هي مساهمة القطاع الخاص بتمويل مشروعات الخطة، و34٪ مساهمة القطاع النفطي بتمويل الخطة، و49٪ مساهمة القطاع الحكومي، ونصيب المواطنين من الشركات المساهمة 305 ملايين و500 ألف دينار، اما نصيب المواطنين من مشروعات الشراكة «بي بي بي» فيبلغ مليارين و978 مليون دينار بما نسبته 50٪، واجمالي مساهمة المواطنين من اجمالي التكلفة التقديرية للمشروعات 11٪، بتكلفة 3 مليارات و238 مليونا. واضاف نحن دائما نعمل على نسبة 50٪ للمواطنين، و26٪ للمستثمر قطاع خاص، و24٪ نصيب الجهة العامة من المشروع، ودائما المواطن هو الأساس في التخصيص، وهذه المشروعات موجودة ضمن الخطة الإنمائية، وأضيفت بعض المشروعات الجديدة، مع المشروعات الاستراتيجية التي بدأت فعليا.

7 ركائز لخطة التنمية

أوضح الشمري ان خطة التنمية اشتملت على 7 ركائز، انبثقت من رؤية صاحب السمو الأمير الشيخ صباح الأحمد بتحويل الكويت الى مركز مالي وان القطاع الخاص هو القائد للنشاط الاقتصادي، وأول ركيزة هي الادارة الحكومية الفعالة واعتمدنا فيها على برنامجين وهما الحكومة الالكترونية ويندرج تحتها 7 مشاريع باعتمادات مالية تبلغ 5 ملايين و996 ألف دينار، والآخر اصلاح المخطط الهيكلي الذي يدرج لأول مرة. وثانيا اقتصاد متنوع مستدام، وثالثا بنية تحتية متطورة، ورابعا بيئة معيشية مستدامة، وخامسا رعاية صحية عالية الجودة، وسادسا رأس مال بشري ابداعي، والسابعة مكانة دولية متميزة. حيث ارتبطت بـ 29 برنامجا، ومن 88 مؤشرا ارتبطت بـ 58 منه بـ165 مشروع ضمن الخطة 2017/ 2018، حيث ان الدليل والمؤشر تنافسي عالمي.

أسعار النفط.. والهدر الحكومي

بالنسبة لموضوع انخفاض أسعار النفط والهدر الحكومي قال طلال الشمري: هناك برنامج خاص للاصلاح المالي والاقتصادي للدولة، وأدرجت تحته 4 مشاريع وهي تنويع الايرادات، وترشيد الانفاق، وزيادة مساهمة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي، ومشاركة المواطنين بتملك المشروعات، وهذه المشاريع سيكون لها الاثر التنموي في المستقبل، ومن المتوقع ان تكون هناك زيادة في مساهمة الايرادات غير النفطية الى 14,5٪ من اجمالي الايرادات العامة للدولة، اضف الى ذلك انه من خلال هذا البرنامج سيكون هناك تقليل للهدر في الانفاق العام بتخفيض الانفاق الجاري الحكومي وليس الاستثماري بنسبة 14,3٪.، فضلا عن رفع نسبة الانفاق الرأسمالي اي الانفاق على المشاريع الانشائية من اجمالي المصروفات 23,5٪ خلال 2017/ 2018، ونأمل ايضا من هذه البرامج ان نحسن من الترتيب النسبي في مؤشر ترشيد المال العام، وهذا مؤشر من ضمن المؤشرات في خطة التنمية الى 63٪، وايضا زيادة حجم الاستثمار بنسبة 300٪ بنهاية الخطة الانمائية 2019/ 2020، وتخصيص 50٪ من اسهم المشروعات ضمن برنامج نقل ملكية المشاريع العامة للمواطنين.

باقة ورد

الى وزيرة الدولة لشؤون التخطيط والتنمية هند الصبيح على اعطائها الضوء الاخضر لفريق الامانة الذي لبوا الدعوة في الحضور والمشاركة مشكورين بـ «ألو الأنباء»، وكذلك الشكر والتقدير موصول الى المستشار الاعلامي الزميل حامد السيد على سعيه ودوره في التنسيق مع الضيوف.